

Distr.: General
25 April 2018
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة التاسعة المستأنفة الأولى

فيينا، ٣-٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

خلاصة وافية

مذكّرة من الأمانة

إضافة

المحتويات

الصفحة

٢	 ثانياً - خلاصة وافية
٢	 إندونيسيا



ثانياً - خلاصة وافية

إندونيسيا

١ - مقدمة: لمحة عامة عن الإطار القانوني والمؤسسي لإندونيسيا في سياق تنفيذ اتفاقية

الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

وقَّعت إندونيسيا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وصدَّقت عليها في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

وقد استعرضت إندونيسيا خلال العام الأول من الدورة الأولى لآلية استعراض تنفيذ الاتفاقية (الوثيقة CAC/COSP/IRG/I/1/1/Add.4).

وتشمل التشريعات الرئيسية الخاصة بتنفيذ الاتفاقية: القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٩٩ بشأن إلغاء القانون الجنائي للفساد، بصيغته المعدلة؛ والقانون الجنائي رقم ٨ لسنة ٢٠١٠ لمنع وإنهاء غسل الأموال؛ والقانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٤ بشأن الجهاز الإداري المدني للدولة؛ والقانون رقم ٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن مبادئ سلك الخدمة المدنية، بصيغته المعدلة؛ والقانون رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٨ بشأن الإفصاح عن المعلومات العمومية؛ والقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٩٩ بشأن أسلوب إدارة الدولة النظيف والحالي من الفساد والتواطؤ والمحسوبية؛ واللائحة التنظيمية رقم ٥٤ لسنة ٢٠١٠ بشأن الاشتراء العمومي السلع والخدمات، بصيغتها المعدلة؛ والقانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٦ المعني بالمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية.

وتشمل المؤسسات المنخرطة في منع الفساد ومكافحته ما يلي: لجنة القضاء على الفساد؛ ومكتب النائب العام؛ والسلطة القضائية؛ ووزارة القانون وحقوق الإنسان؛ ووزارة الخارجية؛ ووزارة المالية؛ والشرطة الوطنية الإندونيسية؛ والهيئة العليا لمراجعة المحاسبات؛ وهيئة الإشراف على المالية والتنمية؛ واللجنة الوطنية للتظلمات؛ ووحدة الاستخبارات المالية؛ وهيئة الخدمات المالية؛ ووزارة التخطيط الإنمائي الوطني (بابيناس)؛ ولجنة سلك الخدمة المدنية؛ وهيئة المشتريات العمومية؛ واللجنة القضائية.

٢ - الفصل الثاني: التدابير الوقائية

١-٢ - ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية؛ هيئة أو هيئات مكافحة الفساد الوقائية (المادتان ٥ و ٦)

تتضمن الاستراتيجية الوطنية بشأن منع الفساد والقضاء عليه التي اعتمدت بموجب اللائحة التنظيمية الرئاسية رقم ٥٥ لسنة ٢٠١٢، غايات، ومؤشرات تقييم، وخريطة طريق من أجل التنفيذ، وآلية تنسيق.

ويرد تبيان آلية التنسيق من أجل التنفيذ بتفصيل في اللائحة التنظيمية رقم ١ لسنة ٢٠١٣ الصادرة عن وزير التخطيط الإنمائي الوطني. ويجري شهرياً رصد الاستراتيجية وتقييمها في إطار التنسيق من جانب وزارة التخطيط الإنمائي الوطني، ووزارة الداخلية، وإدارات التفتيش في المقاطعات.

وتُقدّم نتائج التقييم فصلياً إلى وزارة التخطيط "بابيناس" من خلال نظام مراقبة على شبكة الإنترنت، وتُجمّع في تقرير سنوي. واستناداً إلى هذه النتائج، قد تدعو وزارة التخطيط الوزارات المعنية لتوضيح أي خروج عن النتائج المستهدفة. ويقدم المكتب التنفيذي للرئيس، ولجنة إهلاء الفساد، والوزارة التقرير كل عام إلى رئيس الجمهورية. وتنشر وزارة التخطيط التقرير على موقعها الإلكتروني، ويكون بوسع الجمعيات الأهلية أن تقدم مداخلتها على شبكة الإنترنت أو من خلال قنوات أخرى.

وتُمنح الأولوية للأنشطة القائمة تحت مظلة خطط العمل بالتماشي مع الأولويات الرئاسية في خطة عمل الحكومة. وتُستعرض مخاطر الفساد المحتمل في مجالات الأولوية وفقاً للتعليمات الرئاسية، حتى تتخذ الوزارات والهيئات إجراءات عمل استراتيجية.

وقد قيّمت إندونيسيا فعالية الاستراتيجية، بما في ذلك الإنجازات القابلة للقياس والتقدم المحرز في إنجاز أهدافها. والصيغة المنقّحة هي حالياً بين يدي رئيس الجمهورية.

وتجري عدة مؤسسات تقييمات لفعالية برامج مكافحة الفساد، منها لجنة القضاء على الفساد، ووزارة التخطيط، ووزارة الإدارة والإصلاح البيروقراطي، والجهاز المركزي للإحصاء.

وتراجع وزارة التخطيط الصكوك القانونية وتقيّمها بغية تحقيق انسجامها وفقاً للاستراتيجية الوطنية للإصلاح التنظيمي لعام ٢٠١٥، وخطة التنمية الوطنية المتوسطة المدى (٢٠١٥-٢٠١٩). كما ينص القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١١ الخاص بسن القوانين واللوائح التنظيمية على حق الأفراد في التعليق على القوانين واللوائح التنظيمية (المادة ٩٦).

ويقع على عاتق لجنة مكافحة الفساد التنسيق بين المؤسسات المفوضة والإشراف عليها في أنشطتها لمكافحة الفساد، فضلاً عن اتخاذ تدابير الوقاية من الفساد، بما في ذلك النهوض بالوعي (المادة ٦ من القانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بلجنة مكافحة الفساد). وعلاوة على ذلك، تُنشأ وحدات منع الفساد في كل هيئة حكومية. وتتعاون اللجنة مع الهيئة الإشرافية على كفالة التنسيق والإشراف على برامج منع الفساد في الحكومات المقاطعية والمناطقية والمحلية.

وباعتبار اللجنة مؤسسة مستقلة، فإنها مسؤولة أمام الجمهور عن أداء مهامها، وتقدم تقارير علنية ودورية للرئيس والبرلمان (DPR)، والوكالة الإشرافية (المادة ٢٠ من قانون لجنة مكافحة الفساد). وتنشر اللجنة تقارير سنوية وتقارير مالية مراجعة. ويخضع كل العاملين باللجنة لإجراءات الحظر التي تهدف إلى تجنب تعارض المصالح.

وتتلقى اللجنة شكاوى عمومية تتعلق بالفساد. ويتلقى قاضي التظلمات شكاوى تتعلق بالفساد الإداري والخدمات العمومية. كما تتلقى عدة حكومات محلية شكاوى عمومية من خلال وحدات معالجة الشكاوى التابعة لها أو من خلال اتصال مباشر برئيس الحكومة المحلية.

وتنص اللائحة التنظيمية الحكومية رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٠ بشأن تنظيم سلك الخدمة المدنية على إلزام الموظفين الحكوميين، ضمن جملة أمور أخرى، بأن يبلغوا رؤسائهم فوراً بشأن أي مسألة قد تلحق ضرراً أو أذى بالدولة أو الحكومة. ويمكن تقديم التقارير الداخلية المتعلقة بالفساد المحتمل داخل الحكومة إلى المفتش العام أو وحدات الامتثال في المؤسسات المعنية (اللائحة التنظيمية الحكومية رقم ٦٠ لسنة ٢٠٠٨ بشأن نظام الحكومة للمراقبة الداخلية). كما تتلقى البنى المؤسسية المتخصصة المسؤولة عن الإبلاغ الداخلي والوحدات الإشرافية في كل مؤسسة شكاوى تتعلق بالفساد.

القطاع العام؛ مدونات قواعد السلوك للموظفين العموميين؛ التدابير المتعلقة بالجهاز القضائي وأجهزة النيابة العامة (المواد ٧ و ٨ و ١١)

ينظم القانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٤ بشأن الجهاز الإداري للدولة نظام الجدارة (المادة ١)، والمبادئ الأساسية الخاصة بالجانب المهني في الجهاز الإداري (المادة ٣)، والقيم الأساسية (المادة ٤)، والقصد والغرض من مدونة الأخلاقيات (المادة ٥)، ومبدأ التحرر من التدخل من جانب أي جماعة أو حزب سياسي (المادة ٩).

وتؤكد لجنة الخدمة المدنية أن التوظيف يقوم على أساس الجدارة وأنه نظام يعمل بشفافية ووفقاً للكفاءات والمؤهلات من خلال إعلانات علنية ومقابلات مُقننة. ولا يوجد إجراء محدد لاختيار الأفراد وتدريبهم للمناصب العمومية التي تعتبر عرضةً للفساد، أو بشأن التناوب الدوري على تلك المناصب.

ويضع القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٧ بشأن الانتخابات العامة، المعايير الخاصة بالترشح للمناصب العمومية وانتخابها. ويشكل إعلان التصريح عن الممتلكات اشتراطاً للتسمية كمرشح لمنصب الرئيس، ونائب الرئيس، ورئيس ونائب رئيس الحكومة المحلية. وتنشر لجنة الانتخابات معلومات عن المرشحين، والعملية الانتخابية، ونتائج الانتخابات، على موقعها الإلكتروني.

وترد تدابير تعزيز الشفافية في تمويل المرشحين للمناصب العمومية المنتخبة والأحزاب السياسية أساساً في القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٧. وتتطلب القواعد تحديد مصادر التمويل، والمحاسبة، والحفظ، والقيود المفروضة على المبالغ المساهم بها، ورفع التقارير والمراجعة المحاسبية. وتشرف الهيئة الإشرافية للانتخابات على تمويل الحملات.

وتعزز عدة قوانين ولوائح تنظيمية النزاهة، والأمانة والمسؤولية بين الموظفين العموميين، ولاسيما المادة ٥ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٩٩، والمادة ٣ من القانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٤، التي تتضمن أيضاً مدونة الأخلاقيات ومدونة قواعد السلوك للموظفين الحكوميين (المادة ٥). وتطبق عدة مدونات لقواعد السلوك ومدونات للأخلاقيات أكثر تحديداً في الوزارات، والحكومات المحلية والوكالات الحكومية الأخرى.

وللجنة الخدمة المدنية السلطة في أن تشرف على تنفيذ سياسات الجهاز الإداري للدولة وإدارته ومراقبته وتقييمه، بما في ذلك مدونات الأخلاقيات (المادة ٢٥ من القانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٤).

ومع هذا، تظهر تحديات في استقبال الشكاوى المتعلقة بالخدمات العمومية، وإدارتها وتنسيقها، بما في ذلك خروقات تتعلق بمدونات الأخلاقيات. ويشمل ذلك غياب نظام لإدارة الشكاوى العمومية والإشراف في كل الهيئات، وكذلك النهوض بالوعي.

وتنص اللائحة التنظيمية رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٢ لوزارة الإدارة والإصلاح البيروقراطي، على المبادئ التوجيهية العامة لمعالجة تعارض المصالح، المنطبقة على كل الوزارات، والهيئات، والحكومات الإقليمية. وتتبع الهيئات الحكومية المبادئ التوجيهية من خلال اعتماد مزيد من المبادئ التوجيهية المفصلة، بالرغم من أن ذلك لا يُنفذ بشكل موحد في كل الهيئات. وتحدد المبادئ التوجيهية التزاماً على موظفي الدولة برفع التقارير إلى مشرفيهم بشأن تعارض المصالح المحتمل، مع تحقيق تجريبه كل مؤسسة. وتجري الوزارة المراقبة بالتنسيق مع المؤسسات المعنية (القسم الثامن، ٣، اللائحة التنظيمية رقم ٣٧). وإضافة إلى ذلك، يلزم الفصل الثالث من القانون رقم ٢٠١٤/٣٠ بشأن إدارة الحكومة، الموظفين الحكوميين بالإبلاغ عن تعارض المصالح المحتمل إلى مشرفيهم (المادة ٤٣ (٢)). وتتحقق كل مؤسسة من الأمر بالتنسيق مع لجنة القضاء على الفساد. وتخضع الخروقات الخاصة بالمبادئ التوجيهية بشأن تعارض المصالح للجزاءات الإدارية ذاتها مثل خروقات مدونة قواعد السلوك، بالرغم من أنه ليس هناك إشراف فعال على فرض الجزاءات من قبل المؤسسات.

ويُفرض على موظفي الخدمة المدنية إبلاغ لجنة القضاء على الفساد بالهدايا والمنافع (القانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٢، المادة ١٦)، ما لم تكن الشروط أو سياق الاستلام معفاة (تعميم لجنة القضاء على الفساد رقم B1341/01-13/03/2017). وفي حين يُمنع المسؤولون الحكوميون، بموجب القانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠١، من قبول أية ترضية تتعلق بمنصبهم وتكون على خلاف مهامهم، تُردُّ عتبات مختلفة منصوص عليها في اللوائح التنظيمية للتنفيذ. وأصدرت لجنة القضاء على الفساد مبادئ توجيهية بشأن الرقابة على الترضيات في حزيران/يونيه ٢٠١٥، ومبادئ توجيهية بشأن معالجة تعارض المصالح في عام ٢٠٠٩ لتسهيل عملية الرقابة على الإكراميات ومعالجة تعارض المصالح.

واستناداً إلى اللائحة التنظيمية للمحكمة العليا رقم ٦ لسنة ٢٠١٦، تُجرى عملية اختيار المرشحين لمنصب القضاة بشفافية أمام الجمهور. ويجب على كل مرشح لمنصب القاضي أن يحضر تدريباً بشأن مدونة الأخلاقيات ومدونة قواعد السلوك القضائي. ويمكن للجنة القضائية (KY) مراقبة سلوك القضاة، بمن فيهم مرشحو قضاة المحكمة العليا (القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١١ بشأن اللجنة القضائية).

وينظم القانون رقم ٤٨ لسنة ٢٠٠٩ بشأن السلطة القضائية، نزاهة القضاة ويتطلب القانون الالتزام بمدونة الأخلاقيات ومدونة قواعد السلوك القضائي. وفي حالة حدوث أي خرق لمدونة قواعد السلوك، يمكن فرض عقوبات إدارية تتراوح بين التوبيخ الشفوي والإقالة غير المُشرّفة. وتنظم المادة ١٧ من القانون رقم ٤٨ ولوائح تنظيمية عدة تعارض المصالح للقضاة. وتتولى وحدة مراقبة المحكمة العليا واللجنة القضائية، على التوالي، الإشراف الداخلي والخارجي على سلوك القضاة.

وينظم القانون رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٤ بشأن هيئة النيابة العامة تعارض المصالح للمدعين العموميين. وإضافةً إلى ذلك، تُنظم مدونة قواعد سلوك المدعين العموميين في اللائحة التنظيمية للنائب العام 014/A/JA/11/2012 بشأن سلوك المدعي العام. وفي حالة حدوث انتهاكات، تُفرض عقوبات إدارية.

واستناداً إلى اللائحة التنظيمية الخاصة بالنيابة العامة رقم PER-064/A/JA/07/2007 بشأن توظيف الموظفين الحكوميين والمرشحين للنيابة العامة في مكتب النائب العام، تكون عملية اختيار المرشحين للنيابة العامة مفتوحة للجمهور من خلال الإعلانات. والمدعون العموميون هم موظفون عموميون ويجب عليهم الإفصاح عن موجوداتهم للجنة القضاء على الفساد (القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٩٩). وتُفتح جميع جلسات المحاكم أمام الجمهور، باستثناء المسائل المتعلقة بالجرائم الجنسية أو المتعلقة بالقصر (المادة ١٥٣ (٣)، قانون الإجراءات الجنائية). ويمكن للجمهور الوصول إلى قرارات المحكمة عبر الإنترنت، ويمكن متابعة إجراءات المحاكم من خلال نظام تتبع القضايا (SIPP).

المشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية (المادة ٩)

تُنظم المشتريات العمومية في عدة صكوك، ولا سيما اللائحة التنظيمية الرئاسية رقم ٥٤ لسنة ٢٠١٠ بشأن المشتريات العمومية للسلع والخدمات، بصيغتها المعدلة.

ولا تتمتع اللائحة التنظيمية بوضعية القانون مع تفوق قانوني واضح على القواعد الأخرى القائمة ولا تسمح بفرض عقوبات جنائية. وتحكم قواعد المشتريات المنفصلة عملية شراء خدمات البناء والمشتريات من جانب بعض المشاريع المملوكة للدولة.

وتشكل مبادئ الشفافية والمنافسة والمعايير الموضوعية في عملية صنع القرار أساس اللائحة التنظيمية الرئاسية ٢٠١٠/٥٤ (الفصل الثاني، المادة ٥). ومن حيث المبدأ، يجب أن تستخدم المشتريات الحكومية من السلع والخدمات طريقة المناقصة العمومية. ومع ذلك، تُستخدم طريقة المشتريات المباشرة والتعيين المباشر عملياً بشكل متكرر.

ويجب الإعلان عن المناقصات على الموقع الإلكتروني لمؤسسات المشتريات، وعلى لوحة الإشعارات الرسمية للجمهور، وعبر نظام المشتريات الإلكترونية (LPSE) (المادة ٢٥ (٣)، اللائحة التنظيمية الرئاسية ٢٠١٠/٥٤). وإضافةً إلى ذلك، يجب على الجهات المشتريّة أن تنشر جميع معايير التقييم في إشعارات المشتريات (المادة ٤٨، اللائحة الرئاسية ٢٠١٠/٥٤). ويمكن الاطلاع على جميع اللوائح التنظيمية المتعلقة بالمشتريات العمومية عبر الإنترنت وتضطر الجهات المشتريّة إلى نشر نتائج العطاءات، بمن فيها مقدمو العطاءات الفائزون.

وتضطلع الجهات المشتريّة بالإشراف والمراجعة داخلياً (المادة ١١٦، اللائحة التنظيمية الرئاسية ٢٠١٠/٥٤). ولا توجد عمليات تدقيق خارجية إلزامية أو دورية. وفي حين أن المجلس الأعلى لمراجعة الحسابات (BPK) مُخوّل بإجراء عمليات تدقيق للإدارة المالية للدولة، إلا أن تركيزه مالي بحت ولا يشمل عملية الشراء نفسها أو النتائج.

ويجوز لمقدمي العطاءات تقديم اعتراض إلى رئيس هيئة المشتريات في حالة أي انحراف عن إجراءات التوريد (المادة ٨٢). ومع ذلك، لا توضح اللائحة التنظيمية الإجراء الواجب اتباعه في مراجعة الشكاوى أو العقوبات على الانتهاكات. وبينما يمكن الاستماع إلى هيئة المشتريات العمومية (LKPP) أثناء عملية الاستئناف بناءً على طلب من رئيس الهيئة، يقع القرار النهائي على عاتق الجهة المشتريّة. ويجوز لأي شخص تقديم شكوى إلى المدقق الحكومي الداخلي (APIP) أو إلى هيئة المشتريات العمومية بشأن وجود مؤشرات على أية مخالفات إجرائية أو فساد أو تواطؤ أو محسوبية أو انتهاك المنافسة العادلة. وتحتفظ الهيئة بقائمة سوداء من مقدمي العطاءات، بمن فيهم من لهم علاقة بالفساد.

ولا توجد اشتراطات محدّدة فيما يتعلق بتعارض المصالح تخص موظفي المشتريات. وينظّم دستور عام ١٩٤٥ (المادة ٢٣ (٢)) والقانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٠٣ بشأن مالية الدولة (المواد ١١-١٥) عملية إعداد الميزانية. وتنظّم عملية إعداد ميزانية الحكومة المحلية في المواد ١٦ إلى ٢٠، من القانون رقم ١٧/٢٠٠٣.

ووفقاً للقانون رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٨، يجب على الهيئات العمومية تقديم معلومات عن خطة عمل المشروع الخاصة بها، وتقديرات الإنفاق السنوية (المادة ١١) والبيانات المالية (المادة ٩). وترد القواعد الخاصة بالتقارير المالية الحكومية المركزية والمحلية في المادتين ٥٥ و ٥٦ من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٤ بشأن خزينة الدولة.

وتعمل هيئة الإشراف على المالية والتنمية بصفة مدقق داخلي للحكومة في إطار نظام الرقابة الداخلية الحكومية. وتمارس المسؤولية العامة عن الضوابط الداخلية من جانب إدارات التفتيش العامة، وإدارات التفتيش في المقاطعات وإدارات التفتيش على مستوى المناطق/المدن التي تشرف داخلياً على جميع الأنشطة الحكومية التي تموّلها ميزانية الدولة أو المقاطعة أو المنطقة أو المدينة.

وينصّ دستور عام ١٩٤٥، المادة ٢٣ هاء، على أن يُجري المجلس الأعلى لمراجعة الحسابات مراجعة للحسابات والإدارة المالية للدولة. ويقدم الرئيس إلى مجلس النواب البيانات المالية التي رُوّجت في موعد أقصاه ٦ أشهر بعد انتهاء السنة المالية (المادة ٣٠ (١)، القانون ١٧/٢٠٠٣). وبعد مداولات الحكومة والبرلمان، يصدر قانون المساءلة عن تنفيذ ميزانية الدولة ويُشر في الجريدة الرسمية وعلى الإنترنت.

وينظّم القانون رقم ١/٢٠٠٤ المعايير المحاسبية المستخدمة من جانب الحكومة. ويضمن نظام المحاسبة الحكومي المركزي الشفافية والمساءلة في البيانات المالية الحكومية.

وعملاً بالقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ بشأن مراجعة الإدارة المالية للدولة والمساءلة، يقدم المجلس الأعلى لمراجعة الحسابات تقارير المراجعة إلى مجلس النواب وهي مفتوحة للجمهور (المادتان ١٧ و ١٩). وعملاً بالمادة ٢٠، يجب على موظفي الإدارة المالية في الجهات التابعة للدولة تقديم تفسيرات للمجلس الأعلى لمراجعة الحسابات بشأن متابعة توصيات المراجعة في غضون ٦٠ يوماً. ويراقب المجلس دورياً عملية متابعة توصيات المراجعة، ويقدم نتائج المراقبة إلى مجالس النواب والأطراف المسؤولة. ولا يقوم البرلمان بإجراء ما لمتابعة نتائج مراقبة التدقيق بشكل منهجي. ومع

ذلك، يجوز اتخاذ تدابير تصحيحية في شكل عقوبات إدارية أو جنائية لمواجهة انتهاكات الإبلاغ المالي، وإجراءات المحاسبة والمراجعة، أو في متابعة تقارير المراجعة.

وتُطبق متطلبات التدريب والاعتماد للمراجعين الخارجيين والداخليين. ومع ذلك، فإن التحديات التي أُبلغ عنها في مجال التعليم المهني وإصدار الشهادات تؤثر على قدرة المراجعين وجودة عمليات التدقيق في الوزارات التنفيذية وإدارات التفتيش الحكومية المحلية، مع التركيز بشكل قليل على التدقيق القائم على المخاطر.

إبلاغ الناس؛ مشاركة المجتمع (المادتان ١٠ و ١٣)

ينص القانون رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٨، على حق الجمهور في الحصول على المعلومات وتعزيز مشاركته النشطة في إدارة الدولة وفي عمليات صنع القرار العمومية. ويقتضي القانون من الهيئات تعيين موظفين لشؤون الإعلام (المادة ١٣). ومع ذلك، لم يُنفذ هذا كاملاً. وتلتزم الهيئات العمومية بتقديم قائمة بجميع المعلومات العمومية الواقعة تحت تصرفها في جميع الأوقات. وإضافة إلى ذلك، تنظم اللجنة المركزية للإعلام بانتظام دورات للنشر والدعوة والتعليم حول الإفصاح عن المعلومات العمومية. وتقرر آلية للطعن في رفض طلبات الحصول على المعلومات.

وتعهدت إندونيسيا بتقديم إدارة شفافة وخاضعة للمساءلة في إطار خطة العمل الحكومية المفتوحة. وتُلزم اللائحة التنظيمية الرئاسية رقم ٩٧ لسنة ٢٠١٤، الحكومات المركزية والمحلية بتنفيذ خدمات متكاملة من موقع واحد لخدمات الترخيص وغير الترخيص.

وتنص اللائحة التنظيمية الرئاسية رقم ٨٧ لسنة ٢٠١٤، على قيام البرلمان والحكومة بنشر القوانين، ومشروعات القوانين وأولويات التشريعات بهدف توفير المعلومات والحصول على إسهامات الجمهور أو أصحاب المصلحة (المادة ١٧٠).

القطاع الخاص (المادة ١٢)

اعتمدت إندونيسيا مبادرات غير مُلزِمة تهدف إلى منع الفساد في القطاع الخاص. وأصدرت إندونيسيا اللائحة التنظيمية لهيئة الخدمات المالية رقم 21/POJK.04/2015 بشأن المبدأ التوجيهي لحوكمة الشركات فيما يتعلق بالشركات العمومية كإجراء لتطبيق المبادئ التوجيهية.

واعتمدت في عام ٢٠١٢ المعايير الدولية للتدقيق باعتبارها المعايير المهنية للمحاسبين العموميين في إندونيسيا.

ويتعين على الشركات العمومية المُدرّجة في قائمة البورصة تطبيق مبدأ الإفصاح الكامل في بياناتها المالية (اللائحة التنظيمية لهيئة الخدمات المالية رقم 21/POJK.04/2015). ومع ذلك، لا يوجد نص قانون أو لائحة تنظيمية يتطلب الإفصاح الكامل أو العرض العادل للبيانات المالية من جانب كيانات القطاع الخاص بخلاف الشركات العمومية المُدرّجة في قائمة البورصة، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٣ من المادة ١٢ من الاتفاقية. وينص القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بشأن وثائق الشركات على جرم إتلاف المتعمد لوثائق حفظ الدفاتر في وقت أبكر مما ينص عليه القانون.

ولا تفرض إندونيسيا قيوداً على توظيف القطاع الخاص للموظفين العموميين السابقين.

ولا يوجد قانون حالياً يجرّم الرشوة في القطاع الخاص.

ويمكن للجنة القضاء على الفساد التحقيق في الفساد في القطاع الخاص إذا كان له صلة بالقطاع العام (المادة ١١، القانون رقم ٢٠/٢٠٠١). ويضطلع نظام إدارة الكيانات القانونية بتسجيل الأشخاص الاعتباريين وإدارتهم، وهو متاح للجمهور. وتضمن وسائل مختلفة، بما فيها الخدمات المتكاملة من موضع واحد والترخيص الإلكتروني، منع إساءة استخدام إعانات الدعم. ولا ينص القانون الإندونيسي صراحةً على تحريم إدراج الرشى باعتبارها مصروفات معفاة من الضرائب.

تدابير منع غسل الأموال (المادة ١٤)

يتكوّن النظام القانوني لمكافحة غسل الأموال بصفة رئيسية من قانون مكافحة غسل الأموال، وقانون هيئة الخدمات المالية رقم ٢١ لسنة ٢٠١١، واللوائح التنظيمية والتعاميم المعمول بها في وحدة الاستخبارات المالية الإندونيسية، وهيئة الخدمات المالية، وبنك إندونيسيا.

ومطلوب من جميع المؤسسات المالية وغير المالية وكذلك من مزودي السلع والخدمات معرفة معايير "اعرف عميلك" (المادتان ١٧ و ١٨، قانون مكافحة غسل الأموال؛ والمادة ٣، اللائحة التنظيمية الحكومية رقم ٤٣ لسنة ٢٠١٥)، بمن فيهم المحوّلون الماليون (المواد ٤١-٤٦، بنك إندونيسيا اللائحة التنظيمية 19/10/PBI/2017).

وتشرف كل هيئة إشرافية وتنظيمية رقابية على امتثال الأطراف المبلّغة بمبادئ معايير "اعرف عميلك" (المادة ١٨ (٤)، بشأن قانون مكافحة غسل الأموال) والالتزام بتقديم التقارير بشأن المعاملات المشبوهة (المادة ٣١ (١)، قانون مكافحة غسل الأموال). وتقوم وحدة الاستخبارات المالية بهذه الوظيفة الإشرافية في حالة عدم توافر أو تحديد هيئة إشرافية وتنظيمية (المادة ١٨ (٦) و ٣١ (٢)، قانون مكافحة غسل الأموال). وتضطلع هيئة الخدمات المالية بدور هيئة الإشراف والتنظيم الرقابي للمؤسسات المالية وغير المالية.

كما يتم الإشراف من خلال خطة مراجعة خاصة تضطلع بها وحدة الاستخبارات المالية (المادة ٤٣ (ج)، قانون مكافحة غسل الأموال). وعلاوةً على ذلك، وبغية تجنّب التداخل في تنفيذها، تعقد هيئة الخدمات المالية ووحدة الاستخبارات المالية اجتماعات تنسيق للرصد على أساس منتظم لتبادل المعلومات بشأن امتثال الأطراف المبلّغة.

ووفقاً للمادة ٢٣ من قانون مكافحة غسل الأموال، يجب على كل طرف مُبلّغ، الإبلاغ عن المعاملات المالية المشبوهة إلى وحدة الاستخبارات المالية. ويشمل هذا المؤسسات المالية، والمؤسسات المالية غير المصرفية، والمؤسسات التجارية والأوساط المهنية غير المالية المعيّنة (المادة ٣، اللائحة التنظيمية الحكومية رقم ٤٣ لسنة ٢٠١٥).

وتُناط سلطة فرض العقوبات بكل هيئة إشراف وتنظيم رقابي ذات صلة أو على وحدة الاستخبارات المالية، إذا لم تُؤسس هيئة إشرافية وتنظيمية (المادتان ١ (١١) و ٣٠ (٢)، قانون مكافحة غسل الأموال).

ويجري اتخاذ خطوات نحو إدماج نهج قائم على تدارك المخاطر في إطار مكافحة غسل الأموال و/أو مكافحة تمويل الإرهاب واعتماد سياسات لتخفيف المخاطر.

وأنشأت إندونيسيا لجنة التنسيق الوطنية لمنع غسل الأموال والقضاء عليه. وعلى الصعيد الدولي، تتعاون وحدة الاستخبارات المالية من خلال مختلف المنتديات المتعددة الأطراف، مثل فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، كما وقَّعت اللجنة على ٥٢ مذكرة تفاهم مع نظرائها. ووقَّعت هيئة الخدمات المالية على ٢٢ اتفاقية تعاون مع سلطات أجنبية تشمل نطاق تعاونها الإشراف وتبادل المعلومات عبر الحدود.

ويضع الفصل الخامس من قانون مكافحة غسل الأموال إطاراً قانونياً للإعلان عبر الحدود عن النقد والصكوك القابلة للتداول. ويُعاقب على عدم الإخطار أو الإبلاغ الخاطئ بموجب المادتين ٣٤ و ٣٥ من القانون. بيد أنه لا يُتطلب التدقيق المعزز في حالة عدم اكتمال المعلومات المتعلقة بمُنشئ المعاملة.

وحيث إنَّ إندونيسيا عضو في مجموعة آسيا والمحيط الهادئ المعنية بغسل الأموال، فقد أكملت تقييماً وطنياً للمخاطر في عام ٢٠١٥. ويجري استعراض التقييم المتبادل الثاني.

٢-٢- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

- إطار المشاركة العمومية في رصد أعمال مكافحة الفساد الحكومية. علاوةً على ذلك، تستخدم إندونيسيا مجموعة متنوعة من القياسات لرسم خريطة لتوضيح الفساد وجهود مكافحة الفساد (المادة ٥).
- جهود التعاون الدولي والإقليمي للمؤسسات الإندونيسية (المادة ٥ (٤)).
- ميثاق النزاهة في المشتريات الحكومية ونظام المشتريات الإلكترونية في إندونيسيا (المادة ٩ (١)).

٢-٣- التحديات التي تواجه التنفيذ

يوصى بأن تقوم إندونيسيا بما يلي:

- مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة السلطات على منع الفساد والقضاء عليه على جميع المستويات المحلية، وخصوصاً على مستوى المقاطعات والمناطق والمقاطعات المحلية؛ والإسراع في تعديل الاستراتيجية الوطنية لمنع الفساد والقضاء عليه من أجل تنسيق أكثر تنظيمًا ومزيد من برامج المنع الأكثر تكاملاً؛ وتعزيز التنسيق بين جميع السلطات المعنية من أجل تطوير برامج منع الفساد وتنفيذها والإشراف عليها؛ وتعزيز

النهوض بالوعي بمكافحة الفساد؛ ومواصلة الجهود لاعتماد نهج أكثر تنظيماً في أعمال المنع التي تضطلع بها لجنة القضاء على الفساد (المادتان ٥ (٢) و ٦ (١)).

- ضمان استقلال هيئات مكافحة الفساد في أداء وظائفها بفعالية وخلوها من التأثير الذي لا داعي له، وذلك من خلال النظر في اعتماد بيان جاكارتا بشأن مبادئ هيئات مكافحة الفساد، ويشمل ذلك الدعم الكامل للموارد المادية الضرورية والموظفين المتخصصين (المادة ٦ (٢))

- النظر في اعتماد تدابير إضافية لاختيار وتدريب الأفراد للمناصب العمومية التي تُعتبر عرضة للفساد وتبديل هؤلاء الأشخاص، حسب الاقتضاء (المادة ٧ (١))

- مواصلة الجهود الرامية إلى التنفيذ الكامل للقواعد المتعلقة بتعارض المصالح (اللائحة التنظيمية لوزارة الإدارة والإصلاح البيروقراطي رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٢) ومراقبة الترضيات (القانون رقم ٢٠/٢٠١١)، لزيادة منع تعارض المصالح وكشفه وإنفاذه والإشراف الإداري عليه، والنظر في تعزيز الرقابة على إنفاذ قواعد تعارض المصالح من جانب المؤسسات (المادتان ٧ (٤) و ٨ (٥))

- مواصلة الجهود الرامية إلى التصديّ لتحديات تلقي الشكاوى المتعلقة بالخدمات العمومية وإدارتها وتنسيقها، بما فيها خرق قواعد السلوك الأخلاقي، والنظر في اعتماد نظام متكامل لإدارة الشكاوى العمومية والإشراف عليه في جميع الهيئات، وكذلك إذكاء الوعي بآليات الإبلاغ ذات الصلة. (المادة ٨ (٦))

- اتخاذ خطوات نحو سنّ قانون شامل بشأن المشتريات العمومية يتضمن أحكاماً واضحةً تنظّم إجراءات التعامل مع الشكاوى (بما فيها آلية تقديم الطعن إلى هيئة مستقلة) والعقوبات التي تُوقع على الانتهاكات. والنظر في وضع نظام لجهات الاشتراء للإبلاغ إلى سلطة ذات صلة، مثل هيئة المشتريات العمومية، بشأن نتائج رقابتها الداخلية ومراجعتها للحسابات، والنظر في إنشاء عمليات تدقيق خارجية إلزامية أو دورية للمشتريات العمومية. والاستمرار في ضمان التطبيق المتناسق للمناقصات المفتوحة كقاعدة للمشتريات العمومية العادية. والنظر في تعزيز تدابير النزاهة لموظفي المشتريات (المادة ٩ (١)).

- النظر في تعزيز نظام إدارة المخاطر في مجال إدارة المالية العامة. وتعزيز التعليم المهني لمراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين، مع التركيز على عمليات التدقيق القائمة على المخاطر (بما فيها مخاطر الاحتيال). وضمان اتخاذ إجراءات تصحيحية للتصديّ لانتهاكات الإبلاغ المالي، وإجراءات المحاسبة والمراجعة، أو في متابعة تقارير المراجعة (المادة ٩ (٢))

- مواصلة تعزيز تطبيق تدابير النزاهة في المؤسسات القضائية مثل المحاكم والملاحقة القضائية، ومعالجة التوصيات المتبقية من دورة الاستعراض الأولى لإندونيسيا، وخصوصاً

فيما يتعلق بوظائف التحقيق والملاحقة القضائية لكل من لجنة القضاء على الفساد ومكتب النائب العام والشرطة (المادة ١١)

- تعزيز تدابير منع الفساد في القطاع الخاص، بما فيها: (أ) النظر في تجريم الرشوة في القطاع الخاص، وتعزيز التعاون بين القطاع الخاص ووكالات إنفاذ القانون، وفرض جزاءات في حالة عدم الامتثال عند الاقتضاء؛ (ب) مواصلة الجهود لتعزيز شفافية الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية؛ (ج) النظر في تقييد تعيين الموظفين الرسميين السابقين من جانب القطاع الخاص لفترة زمنية معقولة؛ (د) النظر في وضع مبادئ توجيهية لمكافحة الفساد في القطاع الخاص في ضوء أفضل الممارسات الدولية (المادة ١٢ (١))
- تحسين التشريعات المتعلقة بالتقارير المالية للشركات بما يتماشى مع المادة ١٢ (٣) وتعزيز شفافية القطاع الخاص بما يتماشى مع المعايير الدولية، بما فيها متطلبات الإفصاح وآليات الإبلاغ والرصد، ومعايير المحاسبة (المادة ١٢ (٣))
- وضع تشريع يوضح النفقات غير القابلة للخصم، التي تشكل رشى أو التي تُتكدَّب لتعزيز السلوك الفاسد (المادة ١٢ (٤))
- مواصلة الجهود الرامية إلى التنفيذ الكامل للقانون رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٨، بما فيه كفالة تزويد جميع الهيئات العمومية بموظفي إعلام (المادة ١٣ (١) (ب))
- مواصلة الجهود الرامية إلى تنفيذ النهج القائم على المخاطر، بما فيه التصدي للتهديدات وأوجه الضعف المحددة في تقييم المخاطر الوطنية. والنظر في تحسين الإطار التنظيمي بشأن شفافية الملكية الانتفاعية والإسراع بتنفيذها (المادتان ١٤ و ٥٢)
- النظر في اتخاذ تدابير للامتثال للمادة ١٤ (٣) (ج).

٢-٤- الاحتمالات من المساعدة التقنية، التي حُدِّدت من أجل تحسين تنفيذ الاتفاقية

- بناء القدرات بشأن النهج المبتكرة والتكنولوجيات الجديدة لمنع الفساد ومكافحته، ويشمل ذلك وضع نُظُم للإبلاغ عن الترضيات والتصريح عن الموجودات (المادة ٥)
- بناء القدرات والمؤسسات في إدارة تعارض المصالح (المادة ٧)
- بناء القدرات في إدارة الشكاوى العمومية وتنسيق الاستجابات، فضلاً عن التدريب على قواعد السلوك (المادة ٨)
- بناء القدرات، التي تشمل تدريب واعتماد مفتشي عمليات الاحتيال، ومراجعي الحسابات لأغراض التحقيقات الجنائية، وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية، والدراسة المقارنة/تحديد المعايير المتعلقة باستراتيجيات منع الاحتيال (المادة ٩)
- بناء القدرات بشأن النزاهة القضائية والشفافية (المادة ١١)
- بناء القدرات على أنماط الفساد في القطاع الخاص (المادة ١٢)

٣- الفصل الخامس: استرداد الموجودات

٣-١- ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

حكم عام؛ التعاون الخاص؛ الاتفاقات والترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف (المواد ٥١ و ٥٦ و ٥٩)

تُنَفَّذ طلبات المصادرة واسترداد الموجودات على أساس المعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف، بما فيها هذه الاتفاقية. وفي غياب مثل هذه الاتفاقيات، يمكن نقل الطلبات مباشرةً إلى وزير القانون وحقوق الإنسان.

تَقْل وحدة الاستخبارات المالية المعلومات المتعلقة بجرائم غسل الأموال تلقائياً إلى نظيراتها الأجنبية (المادة ٩٠ (٢)، قانون المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية)، إما مباشرةً وإما من خلال الشبكات ذات الصلة، مثل الإنترنت وشبكة إيغمنت الآمنة.

وإندونيسيا طرف في خمس اتفاقيات متعددة الأطراف تحوي أحكاماً متعلقة باسترداد الموجودات، وقد صادقت على ست اتفاقيات ثنائية خاصة بقانون المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية.

منع وكشف إحالة العائدات المتأتية من الجريمة؛ وحدة المعلومات الاستخباراتية المالية (المادتان ٥٢ و ٥٨)

أُدرِجَت المتطلبات الخاصة بالحرص الواجب بشأن العملاء للمؤسسات المالية وغير المالية في المادتين ١٧ و ١٨ من قانون مكافحة غسل الأموال، والمادتين ٢ و ٣ من اللائحة التنظيمية الحكومية رقم ٤٣ لسنة ٢٠١٥، والمادة ١٥ من اللائحة التنظيمية رقم 12/POJK.01/2017 بشأن تنفيذ برامج قطاع الخدمات المالية لمكافحة غسل الأموال ومنع تمويل الإرهاب.

إنَّ التزام المؤسسات المالية بتحديد المالكين المنتفعين والتحقق منهم مُوضَّح في المواد من ٢٧ إلى ٢٩ من برامج قطاع الخدمات المالية لمكافحة غسل الأموال ومنع تمويل الإرهاب واللوائح التنظيمية ذات الصلة بالجهات المُبلَّغة (مثل المادتين ٢٢ و ٢٣، برامج قطاع الخدمات المالية لمكافحة غسل الأموال ومنع تمويل الإرهاب؛ والمادة ٥، القرار الوزاري رقم 55/PMK.01/2017 المتعلق بالمحاسبين العاممين والمحاسبين الآخرين). وتُلزم اللائحة التنظيمية الرئاسية رقم ١٣ لسنة ٢٠١٨ بشأن الملكية الانتفاعية الموثقين والأشخاص الاعتباريين بتضمين معلومات حول الملكية الانتفاعية في عملية التسجيل.

ويخضع الأشخاص المكشوفون للمخاطر سياسياً، وأفراد الأسرة والأطراف ذات الصلة لتدابير بذل العناية الواجبة (المادتان ١ (٢٦) و ٣٠ (و)، برامج قطاع الخدمات المالية لمكافحة غسل الأموال ومنع تمويل الإرهاب).

ويُطلَب من المؤسسات المالية اعتماد نهج قائم على المخاطر وتنفيذه، بما فيه تدابير بذل العناية الواجبة للأشخاص ذوي المخاطر العالية، والحسابات والمعاملات، إضافةً إلى إجراءات فتح الحساب وصيانته (المواد من ٢ إلى ٥ والمادة ٣٠، برامج قطاع الخدمات المالية لمكافحة غسل الأموال ومنع تمويل الإرهاب)؛ ويُعالَج حفظ السجلات في المادة ٥٦. كما تَرُدُّ متطلبات تدابير بذل العناية الواجبة في

رسائل التعميم التي يرسلها بنك إندونيسيا إلى المصارف التجارية والشرعية. وتُجري هيئة الخدمات المالية تدريباً لمؤسسات المراقبة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتتوقع برامج قطاع الخدمات المالية لمكافحة غسل الأموال ومنع تمويل الإرهاب (المادة ٣٦) آلية لتحديث قاعدة البيانات الخاصة بالأشخاص الخاضعين لتدابير بذل العناية الواجبة على أساس قوائم فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

وتلزم المادة ٧ من لائحة بنك إندونيسيا التنظيمية رقم 11/1/PBI/2009 بشأن البنوك التجارية البنوك بإنشاء مسكن مُسجّل. كما تحظر برامج قطاع الخدمات المالية لمكافحة غسل الأموال ومنع تمويل الإرهاب على مزودي الخدمات المالية إقامة علاقات تجارية مع "البنوك التي لا مقر ماديا لها"، بما في ذلك من خلال العمليات البنكية المراسلة عبر الحدود (المادتان ٤٢ و ٥٠، برامج قطاع الخدمات المالية لمكافحة غسل الأموال ومنع تمويل الإرهاب).

ويُلزم المديرون في مؤسسات الدولة بالإبلاغ عن موجوداتهم ومصادر دخلهم (القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٩٩، والقانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٢، واللائحة التنظيمية للجنة القضاء على الفساد رقم ٧ لسنة ٢٠١٦ بشأن إجراءات التسجيل والمراجعة ونشر تقارير ملكية مسؤولي الدولة). ويقدم المسؤولون رفيعو المستوى تقاريرهم إلى لجنة القضاء على الفساد، بينما يقدم موظفو الجهاز الإداري تقاريرهم إلى رؤساء وكالاتهم. وتُتاح الإفصاحات المالية، التي تشمل الموجودات الخارجية، للجمهور بشكل موجز كملاحق للجريدة الرسمية (المادتان ٢ و ٥٠، القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٩٩). ويُعاقب على انتهاك هذه الأحكام عملاً بالمادة ٢٠ من القانون ذاته.

وإندونيسيا عضو في مجموعة آسيا والمحيط الهادي المعنية بغسل الأموال، ومجموعة إيجمونت، وشبكة آسيا والمحيط الهادي المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات، ولها صفة مراقب في شبكة كامدن المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات.

تدابير الاسترداد المباشر للممتلكات؛ آليات استرداد الممتلكات من خلال التعاون الدولي في مجال المصادرة؛ التعاون الدولي لأغراض المصادرة (المواد ٥٣ و ٥٤ و ٥٥)

لا يحدد التشريع الإندونيسي آليات الاسترداد بالنسبة للدول لإثبات الملكية أو ملكية الممتلكات، أو منح تعويض عن الأضرار، من خلال الإجراءات المحلية. ويُلزم المبدأ العام للمسؤولية المدنية (المادة ١٣٦٥، القانون المدني) المدعى عليهم بإحداث ضرر بدفع تعويض، وترد إجراءات تقديم المطالبات في المادة ١١٨ من المدونة المعدلة. وعلاوة على ذلك، تسمح المادة ٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية بضم الدعاوى المدنية إلى الإجراءات الجنائية.

وبغية إنفاذ أمر المصادرة الأجنبي، يجب مباشرة إجراء محلي للاستيلاء على الموجودات ومصادرتها (المادتان ٥١ و ٥٢، قانون المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية). وتتناول متطلبات تقديم الطلبات في المواد ٢٨ و ٥١ و ٥٢ من قانون المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية.

ولا يوجد تشريع بشأن المصادرة غير المستندة إلى الإدانة.

كما أن الأوامر الأجنبية الخاصة بالبحث والضبط غير قابلة للإنفاذ بشكل مباشر، بل يجب تقديمها أولاً إلى المحاكم للتنفيذ (المادة ٤١ من قانون المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية).

وبسبب القدرة المحدودة لمكتب الاحتجاز الخاص بالدولة وتخزين سندات خزنة الدولة، تدير وكالات عدة الموجودات المضبوطة حسب مرحلة الإجراءات الجنائية. وتدير الشرطة الموجودات المضبوطة التي يُحقَّق فيها، ويدير المدَّعون العامون الموجودات المضبوطة في القضايا التي تخضع للملاحقة القضائية.

إرجاع الموجودات والتصرف فيها (المادة ٥٧)

ليس لدى إندونيسيا أحكام محلية محددة تنصُّ على إرجاع الموجودات على النحو المنصوص عليه في المادة ٥٧، بما فيها الجرائم المرتكبة بموجب الاتفاقية.

ووفقاً للمادة ٥٥ من قانون مكافحة غسل الأموال، تُحمَّل الدولة الطالبة النفقات المتكبَّدة في تنفيذ طلبات المساعدة.

٣-٢- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

- استخدام العديد من الشبكات والأدوات لتسهيل التعاون الدولي في استرداد الموجودات (المادة ٥٩)

٣-٣- التحديات التي تواجه التنفيذ

توصى إندونيسيا بالقيام بما يلي:

- التحديد في القانون آليات الاسترداد التي تطبقها الدول لإثبات الملكية أو ملكية الممتلكات، أو منحها تعويضات عن الأضرار المتكبَّدة، من خلال الإجراءات المحلية (المادة ٥٣ (أ) إلى (ج))
- وضع التدابير ذات الصلة، حسب الاقتضاء، للسماح للسلطات المختصة بإنفاذ أمر المصادرة الصادر عن محكمة أجنبية (المادة ٥٤ (١) (أ))
- النظر في اتخاذ تدابير تسمح بالمصادرة غير المستندة إلى الإدانة (المادة ٥٤ (١) (ج))
- اتخاذ تدابير تسمح للسلطات المختصة بتجميد الممتلكات أو الاستيلاء عليها بناءً على أمر تجميد أو أمر مصادرة وبناءً على طلب صادر عن محكمة أجنبية أو سلطة مختصة (المادة ٥٤ (٢) (أ) و(ب))
- تعزيز آليات للحفاظ على الممتلكات ريثما تتم المصادرة، بما فيها من خلال إنشاء مكتب مركزي لإدارة الموجودات بموارد كافية، والنظر في اعتماد مبادئ توجيهية شاملة لإدارة الموجودات (المادة ٥٤ (٢) (ج)). والنظر في إنشاء هيئة محدَّدة مأذون لها بإدارة الموجودات المضبوطة و/أو المصادرة، بما فيها الاضطلاع بدور الإشراف (المادة ٥٤)

- تعديل قانون المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية لكي ينصّ على إعادة العائدات وفقاً لجميع أحكام المادة ٥٧، وخصوصاً في حالات اختلاس الأموال العمومية أو غسل الأموال العمومية المختلّسة، واستعراض المعاهدات ذات الصلة في هذا الصدد (المادة ٥٧)
- تنظيم تكاليف قانون المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية وفقاً للمادتين ٤٦ (٢٨) و ٥٧ (٤) من الاتفاقية. واستعراض الاتفاقات القائمة بشأن تقاسم الموجودات في ضوء الفصل الخامس من الاتفاقية (المادة ٥٧).

٣-٤ - الاحتياجات من المساعدة التقنية، التي حُدِّدت من أجل تحسين تنفيذ الاتفاقية

- أفضل الممارسات في إدارة الموجودات ريثما تتم المصادرة (المادة ٥٤)
- بناء القدرات على اقتفاء أثر الموجودات عبر الحدود واستعادتها (المادة ٥٤)
- بناء القدرات في مجال التحقيق في غسل الأموال والملاحقة القضائية (المادة ٥٢)
- بناء القدرات في فتح وتوجيه التواصل مع الدول التي يُطلَب إليها تيسير تقديم طلبات بشأن قانون المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية (المادة ٥٧)